الأمم المتحدة

A/63/321

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٢٥/٦٢ المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا ويستند إلى المعلومات الواردة من عدد من منظمات الأمم المتحدة. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين (A/62/316)، ويتضمن لمحة عامة عن التطورات الإقليمية في جميع أنحاء القارة وكذلك معلومات عن مجالات محددة للتعاون فيما بين الوكالات. والفترة المشمولة بالتقرير هي عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨.

* A/63/150.

170908 170908 08-46956 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – استعراضات عامة إقليمية ٤

ألف – شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ٤

باء – منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى ٨

جيم – الجنوب الأفريقي ١١

دال – غرب أفريقيا ١١

ثالثا – تلبية الاحتياجات الإنسانية والتعاون في ما بين الوكالات ١٢

ألف – إصلاح الأمم المتحدة ١٢

باء – تعزيز مبادئ الحماية الدولية ١٤

جيم – إنهاء التروح القسري ٢٠

دال – إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة ٢٢

هاء – الشراكات مع كيانات غير تابعة للأمم المتحدة ٢٧

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٨

أولا – مقدمة

١ – زاد التشريد من جراء النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف[١] في أفريقيا[٢] خلال عام ٢٠٠٧، إذ ارتفع مجموع عدد الأشخاص الذين أُخرجوا من ديارهم بما يقارب المليون. وفي نهاية العام ٢٠٠٧، بلغ مجموع عدد الأشخاص موضع اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٥,٢ مليون، على أن الأشخاص المشردين داخليا يفوق عددهم عدد اللاجئين بفارق كبير. فعدد المشردين داخليا في أفريقيا المقدر بـ ١٢,٧ مليون يشكل حوالي نصف عددهم في جميع أنحاء العالم. وقد استضافت البلدان الأفريقية ٢,٣ مليون لاجئ في عام ٢٠٠٧، مما يعني استمرار اتجاه تناقص أعداد اللاجئين الذي لوحظ منذ عام ٢٠٠١.

٢ – ويوجد وراء هذه الاتجاهات العامة كل من التقدم الكبير الذي أُحرز في التوصل إلى حلول دائمة وأثر العديد من التحركات السكانية الجديدة في مختلف أنحاء القارة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجد أكثر من مليونين من المشردين[٣] حلولا لمحنتهم. وكان ذلك ناتجا إلى حد كبير عن توطيد السلام والاستقرار في بعض بلدان المنشأ، ولكنه يرجع أيضا إلى الكرم الذي أبدته مختلف الدول الأفريقية التي عرضت الاندماج المحلي، وبلدان أخرى في العالم التي وفرت فرص إعادة التوطين. وفي عام ٢٠٠٧، أقدم ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠٠ من اللاجئين و ١,٧ مليون من المشردين داخليا على الخطوة الحاسمة المتمثلة في العودة إلى الديار، وكان ذلك في كثير من الأحيان بعد سنوات من المنفى. إلا أن فرحتهم كثيرا ما اصطدمت بما ينغصها، بفعل صعوبات الاندماج من جديد في المجتمعات المتضررة من النزاعات. وقد أُحرز تقدم كبير في إدماج مجموعات اللاجئين المتبقية في المجتمع المحلي في وسط أفريقيا وجنوبها وغربها. وبالنسبة لما يقارب ٠٠٠ ١٩ من اللاجئين في جميع أنحاء القارة، كانت إعادة التوطين في بلدان ثالثة أنسب حل على المدى الطويل.

---

(١) بالإضافة إلى المشردين لأسباب ذات صلة بالنزاعات، هناك أعداد كبيرة من المشردين بفعل الكوارث الطبيعية الذين يتلقون المساعدة والحماية من الحكومات بدعم من المجتمع الدولي.

(٢) المقصود بأفريقيا في هذا التقرير هي أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

(٣) تشير الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين عادة إلى إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ما لم يُذكر خلاف ذلك. والإحصاءات المقدمة عن المشردين داخليا والعائدين منهم هي عبارة عن تقديرات واردة في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ومركز رصد التشريد الداخلي المعنون (نظرة عامة عن الاتجاهات والتطورات في العام ٢٠٠٧) "Global Overview of Trends and Developments in 2007". والإحصاءات مؤقتة وخاضعة للتغيير.

٣ - وفي الوقت نفسه، فإن النزاعات في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، ومقاطعة شمال كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وإقليم دارفور بالسودان، تسببت في نزوح جديد داخل الحدود الدولية وعبرها وفاقمت أوضاعا إنسانية رهيبة. وكان تقديم المساعدة والحماية عملا صعبا وخطيرا في أحيان كثيرة، ولكنه حيوي بالنسبة للملايين من الأشخاص[٤] الفارين من الانفلات الأمني والاضطراب السياسي والاضطهاد.

٤ - ولا تزال البلدان الأفريقية تحتاج إلى الجزء الأكبر من التمويل الدولي لحالات الطوارئ والعمليات الإنسانية. فبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وتموز/يوليه ٢٠٠٨، ورد ما يزيد قليلا على ٥,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة للأنشطة الإنسانية في أفريقيا التي جاءت في ٣٦ من النداءات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والشركاء. وكان معظم هذه النداءات من أجل الأنشطة التي تعود بالفائدة على الأشخاص المشردين. فقد ساهم الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ في كفالة استجابة أكثر قابلية للتنبؤ بها لحالات الطوارئ، بما في ذلك تقديم منح لأفريقيا تفوق قيمتها ٣٩٨ مليون دولار في مقابل المدفوعات على الصعيد العالمي التي بلغت ٦١٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، واصل عدد من الجهات المانحة تجميع الموارد الإنسانية من أجل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أعطى منسقي الشؤون الإنسانية في هذين البلدين آلية تمويل استراتيجية لضمان الدعم المبكر للأنشطة الحاسمة. وتلقت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تمويلا كبيرا عن طريق صناديق احتياطي الطوارئ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والسودان والصومال.

ثانيا - استعراضات عامة إقليمية

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٥ - لقد تضرر شرق أفريقيا والقرن الأفريقي تضررا شديدا من النزاعات والكوارث الطبيعية، وخاصة أثيوبيا والسودان والصومال وكينيا، مما أدى إلى زيادة تشريد السكان. وعموما، فإن عدد اللاجئين في هذه المنطقة ارتفع بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ على الرغم من حالات التحسن في جنوب السودان التي سمحت بعودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا.

(٤) يشمل المشردون المشردين داخليا واللاجئين وطالبي اللجوء.

السودان

٦ - يُعتبر السودان مسرحا لأكبر عملية إنسانية في أفريقيا، بما في ذلك أكبر أزمة للمشردين داخليا (٥,٨ ملايين شخص) وعملية إعادة اللاجئين إلى وطنهم. كما كان السودان أكبر البلدان المنتجة للاجئين في عام ٢٠٠٧ (٥٢٣ ٠٠٠ لاجئ) على مستوى القارة.

٧ - وظلت دارفور في حالة طوارئ إنسانية نتيجة لأعمال العنف الجارية بلا هوادة وتدهور الأمن. ووقعت موجات نزوح جديدة داخل دارفور وفي اتجاه البلدين المجاورين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتضرر من يعيشون في دارفور ويقدر عددهم بـ ٤,٢ مليون شخص من النزاع، بما في ذلك أكثر من ٢,٥ مليون من المشردين. وعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من وكالات المعونة، فإن انعدام الأمن، بما في ذلك الأعداد المتزايدة من الحوادث التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني، وتعرقل القيود المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية والفضاء جهود تقديم المساعدة. ورغم أن البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور كانت في مواقعها بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، فإنها كانت تفتقر إلى المعدات وإلى ما يكفي من الأفراد لتنفيذ ولايتها على نحو فعال لحماية المدنيين.

٨ - وتحرك جنوب السودان ببطء نحو الانتعاش بعد اتفاق السلام لعام ٢٠٠٥ الذي كان حدثا بارزا ونشر عملية دعم السلام. وبين عام ٢٠٠٥ ونهاية عام ٢٠٠٧، عاد نحو ٢٠٢ ٢٠٠ لاجئ إلى ديارهم من البلدان المجاورة وعاد ١,٦ مليون من المشردين داخليا أو استوطنوا في مكان آخر في جميع أنحاء السودان. ويُعد تحقيق انتعاش قوي وتقديم المساعدة الموجهة نحو التنمية أمرا حاسما في هذه المرحلة للحفاظ على السلام الهش وإرساء البنية الأساسية الحكومية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق استمرار عمليات العودة. ويتمثل التحدي الآخر في الحاجة إلى معالجة القضايا السياسية الخطيرة قبل إجراء انتخابات عام ٢٠٠٩ واستفتاء عام ٢٠١١، بما في ذلك في منطقة أبيي المتنازع عليها، حيث أسفرت الاشتباكات العنيفة التي وقعت مؤخرا على تشريد نحو ٠٠٠ ٥٠ من المدنيين.

٩ - ورغم أن شرق السودان ظل مستقرا نسبيا، فإنه يعاني من تخلف النمو المزمن وانعدام الأمن الغذائي. وظلت هذه المنطقة تستقبل طالبي اللجوء، معظمهم من إثيوبيا وإريتريا والصومال. وقد سُجل أكثر من ٠٠٠ ١٥ من القادمين الجدد منذ أوائل عام ٢٠٠٧. وتبقى فرص الكسب غير كافية وظروف المعيشة في المخيمات دون الحد الأدنى المطلوب، ولا سيما في مجال المرافق الصحية، حيث يتمكن أقل من ٢٥ في المائة من السكان من الوصول إلى مراحيض.

الصومال

١٠ - تسبب استمرار الصراع في جنوب ووسط الصومال في تشريد جماعي للسكان في مقديشو وحولها، مما يترك مئات الآلاف من الصوماليين في حالة من العوز المدقع. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد المشردين داخليا من ٠٠٠ ٤٥٠ إلى ما يقارب ١,١ مليون شخص. وتوجد المؤشرات الإنسانية في مستويات مثيرة للقلق، ذلك أن المشردين داخليا لديهم فرص محدودة جدا ومتقطعة للوصول إلى المساعدة التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة. ولا يستخدم مصادر مياه الشرب المحسنة سوى ٢٩ في المائة فقط من السكان(٥). وأما القتال المستمر بين الحكومة الاتحادية الانتقالية ومتمردي اتحاد المحاكم الإسلامية وحركة الشباب، واختطاف العاملين في المجال الإنساني وقتلهم، وإغلاق الحدود، والقرصنة على طول الساحل الصومالي، والقتال بين العشائر، فقد جعل كل ذلك وصول المساعدات الإنسانية يكاد يكون مستحيلا.

إثيوبيا

١١ - لقد تسببت الاشتباكات في منطقة أوغادين، بالإضافة إلى الجفاف والفيضانات وانعدام الأمن الغذائي في جنوب إثيوبيا، في تشريد الآلاف من الإثيوبيين داخليا. وتقدر المنظمات الدولية أن هناك حاليا نحو ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخليا بفعل النزاعات، يعيشون أساسا في ولايات أوروميا وغامبيلا وتيغري الصومالية.

١٢ - ولا تزال إثيوبيا تستضيف عشرات الآلاف من اللاجئين من إريتريا والصومال وجنوب السودان. وفُتحت مخيمات لاجئين جديدة لإيواء العدد المتزايد من طالبي اللجوء، بمن فيهم أكثر من ٢٠٠ ٢٩ من الصوماليين و ٦٠٠ ١٢ من الإريتريين على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، وفقا لإحصاءات الحكومة. وعاد اللاجئون من جنوب السودان إلى ديارهم بأعداد كبيرة، مع ما يزيد على ٦٠٠ ٣٥ فرد غادروا منذ بدء عملية العودة إلى الوطن في عام ٢٠٠٦. ومكن التقدم المحرز في الإعادة إلى الوطن من إغلاق ثلاثة مخيمات وزيادة التركيز على أنشطة إعادة التأهيل في المناطق التي تستضيف اللاجئين.

(٥) الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية الرامي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات المرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

كينيا

١٣ - أدت أعمال العنف التي اندلعت في أعقاب الانتخابات التي أُجريت في أواخر عام ٢٠٠٧ إلى نزوح ما بين ٣٥٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ شخص إلى المخيمات والمجتمعات المضيفة، لا سيما في منطقة وادي ريفت. وبالإضافة إلى ذلك، لجأ قرابة ١٢ ٠٠٠ من الكينيين إلى أوغندا. وتحسنت الحالة بشكل كبير بعد اتفاق لتقاسم السلطة في شباط/فبراير بين الحكومة والمعارضة. ومنذ ذلك الحين، عاد ما يقرب من ٢٨٠ ٠٠٠ شخص إلى ديارهم من تلقاء أنفسهم. والتحدي المطروح الآن هو إيجاد حلول لأولئك الذين ما زالوا مشردين. وقررت الغالبية العظمى من الكينيين الذين فروا إلى أوغندا المجاورة حتى الآن البقاء هناك.

١٤ - وتظل كينيا التي يوجد بها أكثر من ٢٦٥ ٠٠٠ لاجئ معظمهم من الصومال وجنوب السودان، واحدة من أكبر البلدان المستقبلة للاجئين في أفريقيا. وقد وقف القرار الذي اتخذته الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بإغلاق الحدود بين كينيا والصومال في وجه صوماليين محتاجين إلى الحماية الدولية. ومع ذلك، فقد تمكن حوالي ١٨ ٠٠٠ من طالبي اللجوء من العبور إلى كينيا في عام ٢٠٠٧ ووضُعوا في مخيمات للاجئين ما فتئت تزداد اكتظاظا.

أوغندا

١٥ - أبدى اللاجئون من جنوب السودان في أوغندا رغبة قوية في العودة إلى ديارهم. وبين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، قُدمت المساعدة إلى ٤١ ٠٠٠ سوداني تقريبا للعودة إلى وطنهم. وعلاوة على ذلك، كشفت عملية تحقق أُجريت في مستوطنات اللاجئين أن ٦٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني إضافي قد رحلوا والأرجح أنهم عادوا إلى وطنهم بصورة تلقائية. ونتيجة لذلك، فإن عدد اللاجئين المسجلين في أوغندا انخفض من ٢١٧ ٠٠٠ في أوائل عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٢ ٠٠٠ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وما زال اللاجئون من بلدان أخرى يجدون ملجأ في أوغندا، فقد استقبلت تدفقات من جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة في عام ٢٠٠٧ ومن كينيا في أوائل عام ٢٠٠٨.

١٦ - ومكَّن توطيد الأمن، ورفع القيود المفروضة على حرية التنقل، وجهود التنمية المستمرة في شمال أوغندا، أكثر من ١,١ مليون من المشردين داخليا من البدء في العودة واستعادة سبل معيشتهم. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٨، كان نحو ٧٤١ ٠٠٠ قد عادوا إلى قراهم الأصلية و ٣٧٣ ٠٠٠ قد انتقلوا إلى مناطق إقامة انتقالية أقرب إلى مواطنهم الأصلية. ولا يزال نحو ٧٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في المخيمات بأوغندا.

باء – منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

١٧ – لا يزال تحقيق الاستقرار السياسي بعيد المنال في منطقتي وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى دون الإقليميتين. فقد تسبب تدهور الأمن في أجزاء من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في المزيد من المعاناة ونزوح السكان الذين يعانون بشدة من الفقر والنزاعات. وفي الجانب الإيجابي، أدى التقدم المحرز في تحقيق حلول دائمة للاجئين في المخيمات في الشمال الغربي من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى انخفاض في عدد اللاجئين من ٠٠٠ ٢٨٥ إلى ٠٠٠ ١٦٠ في الأشهر الـ ١٨ الأخيرة وإلى إغلاق سبعة مخيمات.

بوروندي

١٨ – في الوقت الذي تواصلت فيه الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة في شمال غرب بوروندي، مما كان يعرقل أحيانا وصول المساعدات الإنسانية، فإن عودة قائد قوات التحرير الوطنية في الآونة الأخيرة وبدء عملية تجميع قوات التحرير الوطنية يعطيان الأمل في تحقيق المزيد من الاستقرار في البلاد.

١٩ – واستمر اللاجئون في العودة إلى بوروندي، ولا سيما من جمهورية تنزانيا المتحدة على وجه الحصر تقريبا. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عاد نحو ٠٠٠ ٨٠ لاجئ إلى ديارهم، مستفيدين من دعم إضافي في شكل منح نقدية عُرضت عليهم لتسهيل إعادة إدماجهم. وبدأت العودة الطوعية للاجئين البوروندين ممن عاشوا على الاكتفاء الذاتي في مستوطنات في جمهورية تنزانيا المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٠ – وعلى الرغم من الدعم المقدم من المانحين لبرامج الإنعاش بعد انتهاء النزاع، بقيت عملية إعادة الإدماج هشة في بوروندي التي تعد من بين أفقر ١٠ بلدان في العالم[٦]. ومن التحديات الكبرى محدودية إمكانيات الحصول على فرص كسب العيش والصراع حول توزيع الأراضي القليلة، وخاصة للعائدين ممن كانوا قد غادروا بوروندي في السبعينيات من القرن العشرين.

(٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٩ (نيويورك، ٢٠٠٧)، مؤشر التنمية البشرية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٢١ - لقد كان للقتال بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير النظامية، إلى جانب الانتشار الواسع لأعمال اللصوصية، أثر شديد على المدنيين في شمال جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يتعرض السكان لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، والتجنيد القسري، والاختطاف، ونهب الممتلكات. وارتفع عدد المشردين داخليا ليصل إلى ٠٠٠ ١٩٧ ونزح عشرات الآلاف من المدنيين إلى البلدان المجاورة، تشاد والسودان والكاميرون. ويبلغ حاليا العدد الإجمالي للاجئي أفريقيا الوسطى ٠٠٠ ١٠٤.

٢٢ - وربما يكون تزايُد حضور الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قد أسهم فيما يُلاحَظ منذ منتصف عام ٢٠٠٧ من تراجع لأعمال المتمردين والجيش الانتقامية ضد المدنيين. ويغذي هذا الاتجاه، إلى جانب التوقيع مؤخرا على اتفاق سلام، الأمل في استئناف النشاط الاقتصادي وعودة المشردين داخليا واللاجئين، إذا أمكنت السيطرة على الانفلات الأمني.

تشاد

٢٣ - تدهورت الحالة بشكل ملحوظ في شرق تشاد على امتداد الحدود المضطربة مع دارفور، حيث أثَّرت تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود، والصدامات بين الميليشيات، وأعمال قطع الطرق، والإفلات من العقاب بوجه عام، على سلامة وأمن ٠٠٠ ٢٥٠ لاجئ من دارفور، و ٠٠٠ ١٨٦ من التشاديين المشردين داخليا، والمجتمعات المحلية المضيفة. ومن بين الشواغل الإنسانية الملحة وجود عناصر مسلحة في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا وحولها، والتجنيد القسري للبالغين والأطفال، وحوادث العنف الجنسي والجنساني، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر. ومما يفاقم من هذه الحالة أن نفاد الموارد الطبيعية لا يزال يشكل مصدرا خطرا للتوتر بين السكان المشردين والمجتمعات المحلية.

٢٤ - ونتيجة لانعدام الأمن، والعنف الموجه ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، لزم تعليق الأنشطة الإنسانية عدة مرات، مما يهدد توفير المساعدة الأساسية والحماية. ونُشرت قوة عسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في مطلع عام ٢٠٠٨، وستعمل بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من أجل تعزيز حماية المدنيين، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا، وزيادة الحيز الإنساني.

٢٥ - وفي جنوب تشاد، افتُتح مخيم جديد للاجئين من أجل إيواء المدنيين الفارين من شمال جمهورية أفريقيا الوسطى. وحيث لا تزال احتمالات العودة الطوعية إلى الوطن غير مؤكدة

بالنسبة للاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٧ لاجئ، ركزت الوكالات بشكل متزايد على تحسين اعتمادهم على الذات.

٢٦ - وأسفر هجوم شنته قوات المتمردين التشاديين على نجامينا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن فرار حوالي ٠٠٠ ٣٠ تشادي إلى الكاميرون. ولم يعد حتى الآن أكثر من ٢٠٠ ٤ منهم.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٧ - بينما أحرزت العملية الديمقراطية تقدما بتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية وتنصيب حكومة جديدة في عام ٢٠٠٧، تواصل القتال في المناطق الشرقية من البلد، ولا سيما في شمال كيفو وبعض المناطق في جنوب كيفو، حيث تضررت أعداد كبيرة من المدنيين من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها العنف الجنسي. وبالإضافة إلى تسبب انعدام الأمن في حالات نزوح للسكان باتجاه بوروندي وأوغندا ورواندا، فقد تسبب أيضا في التشريد الداخلي لحوالي نصف مليون شخص في عام ٢٠٠٧. ويبلغ مجموع الكونغوليين المشردين داخليا في الوقت الحالي ١,٣ مليون نسمة. وتغير نمط انتقال المشردين داخليا في شمال كيفو، حيث تسعى أعداد متزايدة من الناس إلى الحصول على ملاذ آمن في مواقع تنشأ عفويا أو في مخيمات تديرها منظمات إنسانية، وليس في المجتمعات المضيفة حيث استُنفدت آليات التكيف. وثمة تطور آخر مثير للقلق تمثل في الهجوم الذي شنته القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على مخيم كينياندوني للمشردين داخليا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأسفر عن مقتل وإصابة العديد من المدنيين.

٢٨ - واتُخذت خطوات أولية باتجاه تحقيق السلام في عام ٢٠٠٨، مثل توقيع اتفاق سلام في غوما بين الحكومة ومختلف جماعات المتمردين في مقاطعتي كيفو، والجهود الرامية إلى تنفيذ خطة السلام ''Amani Plan'' المتعلقة بالجزء الشرقي من البلاد.

٢٩ - وفي مناطق أخرى، مثل كاتانغا وجنوب كيفو والمقاطعة الشرقية، أتاح تحسن الحالة الأمنية عودة أكثر من مليون من المشردين داخليا إلى ديارهم. وواصل اللاجئون الكونغوليون في جمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وزامبيا عودتهم إلى مناطق تتمتع بسلام واستقرار نسبيين. وإجمالا، عاد حوالي ٧٠٠ ١٥٨ لاجئ كونغولي إلى ديارهم منذ بدء عملية الإعادة إلى الوطن في عام ٢٠٠٤.

جيم – الجنوب الأفريقي

٣٠ – اكتملت عمليات إعادة الأنغوليين إلى الوطن، وبدأت فيما يخص اللاجئين الكونغوليين في زامبيا، بما يساهم في تحقيق حلول مستدامة وتقليل عدد اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية. وهناك اتجاه مشجع آخر يتمثل فيما تبديه الحكومات من استعداد متزايد للنظر في إمكانية الإدماج المحلي لمجموعات اللاجئين المتبقية.

٣١ – وانزلقت زمبابوي في دوامة الاضطراب حيث تدهورت حالة حقوق الإنسان في أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٨. وأدى العنف ذو الدوافع السياسية إلى موجة جديدة وكبيرة من النزوح الداخلي، تضاف إلى ضحايا عمليات الإخلاء القسري وعمال المزارع المشردين الذين يشكلون غالبية من شُردوا في وقت سابق.

٣٢ – وحيث تواصل التدهور في الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، اضطُر العديد من الزمبابويين إلى مغادرة بلدهم من أجل البقاء على قيد الحياة والإنفاق على أسرهم، حيث تصاعد، منذ إجراء الانتخابات، عدد الفارين من العنف السياسي وأعمال التخويف وانتهاكات حقوق الإنسان. والتمست مئات عديدة من الزمبابويين اللجوء إلى بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق المجاورة، إلا أن جنوب أفريقيا ظلت المقصد الرئيسي.

٣٣ – وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، شهدت جنوب أفريقيا موجة غير مسبوقة من العنف القائم على كراهية الأجانب والذي استهدف الزمبابويين وغيرهم من الرعايا الأجانب، مما أسفر عن مقتل حوالي ٦٠ شخصا وتشريد ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وجرى إيواء حوالي ٠٠٠ ٢٥ من الرعايا الأجانب المشردين في مواقع مؤقتة، حيث تلقوا الحماية المادية والمساعدة. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، انخفض عدد الأشخاص في هذه المواقع بحوالي النصف.

دال – غرب أفريقيا

٣٤ – ظلت منطقة غرب أفريقيا، بوجه عام، مستقرة نسبيا في عام ٢٠٠٧، وذلك مع توطيد السلام وتعزيز النظام الدستوري في البلدان التي دمرتها الحرب في وقت سابق، مثل سيراليون وليبريا. وفي عام ٢٠٠٧، كان هناك ٠٠٠ ١٧٥ لاجئ في غرب أفريقيا – بانخفاض نسبته ٣٠ في المائة عن عام ٢٠٠٦ – وذلك بفضل العمليات الناجحة للعودة الطوعية إلى الوطن والإنجازات الإيجابية في مجال إعادة التوطين في بلدان ثالثة.

٣٥ - وبحلول نهاية عملية المساعدة على الإعادة إلى الوطن في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كان أكثر من ٠٠٠ ١٥٨ لاجئ قد عادوا إلى ليبريا. وفي عام ٢٠٠٨، تواصلت الإعادة إلى الوطن على أساس كل حالة على حدة. إلا أن الاضطرابات التي شهدها مخيم بودوبورام للاجئين في غانا في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، أسفرت عن اعتقال وترحيل ١٦ ليبرياً، من بينهم ١٣ لاجئا مسجلا. وفي وقت لاحق، استأنفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عمليات الإعادة الطوعية المنظمة إلى ليبريا للاجئين الراغبين في العودة، وبحلول منتصف العام، كان حوالي ٣٠٠ ٣ ليبري قد عادوا إلى ديارهم.

٣٦ - ونتيجة للتغيرات السياسية في موريتانيا، بدأت العودة الطوعية لحوالي ٠٠٠ ٢٤ لاجئ موريتاني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بالاقتران مع عودة ٠٠٧ ٤ من السنغال حتى تاريخه. وبالمثل، يمكن التوصل إلى حلول للاجئين الموريتانيين ممن طالت إقامتهم في مالي. ومن المتوقع أن تكتمل العملية الجارية للعودة الطوعية للاجئين التوغوليين من غانا وبنن في وقت لاحق من عام ٢٠٠٨.

٣٧ - وفي ليبريا، وعلى الرغم من الجهود المطردة الرامية إلى تيسير إعادة الإدماج، عاد الكثيرون إلى مناطق لا يحرز فيها الإنعاش سوى تقدم بطيء. وبينما تواجه الحكومة هذا التحدي، طلبت من الوكالات الإنسانية تمديد برامج المساعدة من أجل المساهمة في سد الفجوة بين مرحلتي الإغاثة والتنمية.

٣٨ - وفي كوت ديفوار، أسفر توقيع اتفاق واغادوغو للسلام في آذار/مارس ٢٠٠٧ بين الحكومة والقوى الجديدة عن تحسين آفاق الاستقرار وعودة اللاجئين وما يقدر عدده بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ من المشردين داخليا. ووفقا للوكالات الإنسانية، عاد نحو ٠٠٠ ٦١ من المشردين داخليا إلى ديارهم، في غرب كوت ديفوار ووسطها بالدرجة الأولى، وذلك بنهاية أيار/مايو ٢٠٠٨. وعلى الرغم من التقدم الهائل المحرز في مجموعة من القضايا، لا يزال الوئام الاجتماعي والهياكل الأساسية الاقتصادية تتسم بالهشاشة.

ثالثا - تلبية الاحتياجات الإنسانية والتعاون في ما بين الوكالات

ألف - إصلاح الأمم المتحدة

النهج العنقودي

٣٩ - يُنفَّذ النهج العنقودي منذ عام ٢٠٠٥ لكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل أسهل توقعا وأكثر فعالية، وخصوصا بالنسبة للمشردين داخليا. من خلال قيادة وعمل ''المجموعات العالمية''، عزز هذا النهج انخراط الأمم المتحدة وشركائها في مساعدة المشردين

داخليا عبر توفير التدريب للعاملين في المجال الإنساني وللسلطات الوطنية؛ وتقديم التوجيهات الفنية للعمليات الميدانية؛ وإعداد الأدوات، من قبيل دليل حماية المشردين داخليا[٧]، وتعميمها. ويقوم العديد من المجموعات العالمية بوضع قوائم بالخبراء الفنيين ومنسقي المجموعات لنشرهم بسرعة في حالات الطوارئ.

٤٠ - ويُنفَّذ نهج المجموعات القطاعية حاليا في ١١ بلدا أفريقيا هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغينيا، وليبريا، وكينيا، والصومال، وأوغندا، وزمبابوي. ورغم أنّ إريتريا وبوروندي والسودان لم تعتمد هذا النهج العنقودي رسميا بعد، فإن آليات التنسيق القطاعي فيها تتضمن مبادئه الأساسية المتمثلة في المساءلة والشراكة والقدرة على التنبؤ والقيادة.

٤١ - وينبغي أن ينصب الاهتمام الآن على الانتقال من تعزيز العمليات إلى تحقيق نتائج ملموسة، وثمة أدلة على أنّ أنشطة المجموعات القطاعية تنعكس إيجابا على المشردين داخليا. ففي ليبريا مثلا، تقدم المجموعة المعنية بإدارة المخيمات الدعم لحماية البيئة في ٣٤ مخيما سابقا للمشردين داخليا وإعادة تأهيلها؛ وفي كوت ديفوار، تقدم المجموعة المعنية بالحماية الدعم لمراكز المشورة القانونية التي توفر هذه المشورة للمشردين داخليا وتساعد في حل المنازعات العقارية؛ وفي شمال أوغندا، تقدم المجموعة المعنية بالصحة المساعدة لتقليص المعدل الأولي الوفيات إلى ما دون مستوى الطوارئ ولزيادة نسبة المشمولين بعملية التحصين إلى ما فوق ٨٥ في المائة.

٤٢ - وأجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتحسين نوعية أعمالها، خمسة تقييمات مباشرة للعمليات المنفذة لمساعدة المشردين داخليا في أفريقيا. وأُدرجت الإنجازات والثغرات التي تم تبيانها خلال هذه العملية في التقييم الشامل للنهج العنقودي الذي يجريه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توحيد الأداء

٤٣ - في أفريقيا، تُنفَّذ مبادرة توحيد الأداء[٨] بشكل تجريبي في كل من جمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر ورواندا وموزامبيق، ويدرج اللاجئون والمشردون داخليا في البرامج المشتركة التي تنفذها الأمم المتحدة في البلدان الثلاثة الأخيرة. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة

(٧) إصدار مؤقت، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

(٨) تختبر مبادرة توحيد الأداء التجريبية، في ثمانية بلدان، كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة بمزيد من الفعالية والتنسيق.

مثلا، أصبحت كيانات الأمم المتحدة تؤدي دورا أكثر حيوية في المناطق التي تستضيف اللاجئين، استعدادا للانتقال نحو تنفيذ أنشطة إنمائية وإدماج اللاجئين محليا.

هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

٤٤ - ارتفع عدد البلدان الأفريقية المستفيدة من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وتحديدا لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، من البلدين الأولين اللذين كانت أنشطة بناء السلام تنفذ فيهما بشكل تجريبي في عام ٢٠٠٦ (وهما بوروندي وسيراليون) إلى تسعة بلدان في عام ٢٠٠٨. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على جميع المستويات التشديد على أهمية مواصلة إعادة الإدماج والعوامل التي تتخطى الحدود في عملية بناء السلام، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين داخليا بشكل طوعي إلى ديارهم وضرورة التوصل إلى حلول بالنسبة للاجئين المتبقين. وكذلك كفل ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا مراعاة البعد الخاص بالمشردين داخليا في أنشطة لجنة بناء السلام.

باء - تعزيز مبادئ الحماية الدولية

٤٥ - واصلت الأمم المتحدة مساعدة الدول في الوفاء بواجباتها الدولية المتمثلة في حماية اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من الأشخاص المعنيين.

تعزيز الحماية الوطنية للاجئين

٤٦ - دأبت البلدان الأفريقية، من الناحية التاريخية، على إبداء تأييدها الشديد للصكوك القانونية الدولية والإقليمية ذات الصلة بحماية اللاجئين، فهناك ٤٣ دولة أفريقية أطرافا في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١[٩] أو البروتوكول الملحق بها[١٠] لعام ١٩٦٧، و ٤٢ دولة طرفا في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا[١١]. بيد أنّ عددا من الدول أبدى تحفظات على هاتين الاتفاقيتين، ومع أنّ الممارسات تتسم بالمرونة أحيانا، فإن القيود المفروضة تنال من قوة نظام الحماية واتساقه.

٤٧ - وأحرزت بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وغينيا - بيساو تقدما ملموسا في مجال حماية اللاجئين إذ اعتمدت عام ٢٠٠٧ قوانين وطنية خاصة بهم. وفي كينيا،

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٩، رقم ٢٥٤٥.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ٦٠٦، رقم ٨٧٩١.

(١١) المرجع نفسه، المجلد ١٠٠١، رقم ١٤٦٩١.

دخل قانون اللاجئين المعتمد عام ٢٠٠٦ حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠٠٧. كما عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الحكومة الأنغولية على تنقيح قانون اللجوء فيها.

٤٨ - وأحرزت كيانات الأمم المتحدة تقدما في تعزيز قدرة الحكومات على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية في مجال حماية اللاجئين. وفي توغو، قدّمت مفوضية حقوق الإنسان الدعم لتدريب موظفين تابعين لمكتب المفوض السامي للعائدين وللإجراءات الإنسانية في توغو. وأسهم مشروع تعزيز القدرة على الحماية الذي نفذته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي وزامبيا وكينيا، في تنمية قدرات وطنية مستدامة في مجال حماية اللاجئين.

٤٩ - ونُفذت مبادرات في العديد من البلدان لتعزيز القدرة الوطنية على تحديد مركز اللاجئين. فبالشراكة مع الرابطة الدولية للقضاة المعنيين بقانون اللاجئين مثلا، باشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشروعا تجريبيا ينطوي على تعيين قاض لدعم بناء القدرات لدى صانعي القرار في ما يتعلق بتحديد مركز اللاجئين في أربعة بلدان في غرب أفريقيا.

الهجرة المختلطة

٥٠ - نشأ عن حركات السكان المختلطة عبر الحدود، وخصوصا من القرن الأفريقي باتجاه اليمن ومن غرب أفريقيا باتجاه أوروبا، وداخل القارة الأفريقية باتجاه جنوب أفريقيا، تحديات جمة بالنسبة للأعمال الإنسانية والحماية الدولية. وفي إطار تدابير الوقاية والاستجابة المتخذة لمواجهة تحديات حركات الهجرة المختلفة، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها مع الشركاء الحكوميين في جيبوتي وإثيوبيا وبونتلاند وصوماليلاند لتعزيز إجراءات تحديد مركز اللاجئين والخيارات المتاحة لأولئك الذين اعتُبروا لاجئين. فمع تحسين شروط حماية اللاجئين وتوفير إمكانيات أفضل للتوصل إلى حلول مستدامة، سيقل عدد اللاجئين الذين يشعرون بأنهم مرغمين على المجازفة بحياتهم في سبيل اقتناص الفرص في خليج عدن.

تعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخليا والاستجابات التنفيذية

٥١ - تزايد منذ عام ١٩٩٨ قبول المبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخليا واستخدامها وتطبيقها على الصعيد الوطني بفضل الجهود المتواصلة التي بذلها، على صعيد الدعوة والتدريب والتوعية، كل من ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ولا سيما مركز رصد التشرد الداخلي،

ومجموعات المجتمع المدني، والحكومات. ففي غرب كوت ديفوار مثلا، قامت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، منذ أوائل عام ٢٠٠٨، بتوعية أكثر من ٤٠٠ ممثل عن السلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والمشردين داخليا، والمنظمات غير الحكومية بشأن تلك المبادئ التوجيهية.

٥٢ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، أُنجزت خطوة كبرى إلى الأمام في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ عندما دخل حيز النفاذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وبروتوكولاته، بما فيها بروتوكول حماية المشردين داخليا ومساعدتهم. ويهدف هذا البروتوكول إلى وضع إطار قانوني لحماية المشردين داخليا ويطالب الدول الأعضاء بإدراج المبادئ التوجيهية في قوانينها المحلية. وعلى الصعيد الإقليمي، يحرز الاتحاد الأفريقي تقدما في صياغة اتفاقية بشأن حماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم.

٥٣ - وكانت خطط إيفاد الموظفين إحدى الأدوات التنفيذية الحيوية لمعالجة أوضاع المشردين داخليا المتزايدة تعقيدا وعددا. ودخل في عداد تلك الآليات مشروع تعزيز قدرات الاستجابة السريعة المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الإنقاذ الدولية ومشروع تطوير القدرة الاحتياطية على الحماية المشترك بين الوكالات. وفي إطار هذا المشروع الذي ينفذه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدعم إداري من مجلس اللاجئين النرويجي، جرى من عام ٢٠٠٨ حتى الآن انتداب كبار موظفي حماية للعمل لدى وكالات شتى تابعة للأمم المتحدة في تسعة أماكن في أفريقيا من أجل دعم الاستجابة لتوفير الحماية، وبخاصة في حالات المشردين داخليا بسبب النزاعات. كما قدم المشروع المذكور الدعم لتدريب موظفين مدرجين في قوائم الطوارئ لدى الشركاء الاحتياطيين للمنظمات غير الحكومية.

التسجيل والتوثيق

٥٤ - يشكل التسجيل والتوثيق أداتين أساسيتين لحماية ملتمسي اللجوء واللاجئين عن طريق تيسير حصولهم على الحقوق والخدمات الأساسية، والمساعدة في تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة، ومنع حالات إساءة استخدام الحماية كالطرد والتجنيد القسري.

٥٥ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم والمساعدة للدول للاضطلاع بمسؤوليتها في مجال تسجيل ملتمسي اللجوء واللاجئين وتزويدهم بالوثائق. وفي عام ٢٠٠٧، تحمّلت حكومات زامبيا وملاوي وناميبيا المزيد من المسؤولية في إدارة نظم التسجيل استنادا

إلى التكنولوجيا التي قدّمتها المفوضية. وفي ناميبيا، بدأت الحكومة بإصدار بطاقات هوية للاجئين شبيهة بالبطاقات الصادرة للمواطنين.

٥٦ - وقدمت المجموعة المعنية بالحماية وتنسيق المخيمات وإدارتها الدعم لتشاد والصومال وكوت ديفوار لإجراء دراسات استقصائية لتحديد سمات المشردين داخليا، ووفرت أوغندا والصومال دعما فنيا في مجال إدارة البيانات التنفيذية. واستُخدمت سمات قطاع المشردين داخليا التي تم الحصول عليها من تلك الدراسات لتقديم المساعدة المباشرة لهذا القطاع، ووضع استراتيجيات البرامج المتعلقة به والدعوة لحماية أفراده.

٥٧ - ولا يزال عدم إصدار السلطات الوطنية لشهادات الميلاد بشكل منتظم لأطفال اللاجئين والمشردين داخليا مدعاةً للقلق. وقد اتُخذت تدابير للتوعية بأهمية تسجيل المواليد وتيسير حصول أطفال اللاجئين على مثل تلك الوثائق. ومن ضمن الأمثلة في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى توفير أموال لتقليص كلفة شهادات الميلاد في الصومال، والقيام بحملات للتوعية بأهمية الحصول على شهادة ميلاد، تستهدف اللاجئين في غانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أمن الأشخاص المعنيين

٥٨ - ظل انعدام الأمن في البلدان المصابة بآفة النزاع والاضطرابات، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان والصومال، يهدد حياة المشردين داخليا ويعرضهم لخطر التشرد من جديد ويحد من إمكانية حصولهم على الحقوق والخدمات الأساسية ولا سيما التعليم والغذاء. ورغم الرصد المتواصل والجهود المستمرة لتوعية السلطات، والمجموعات المسلحة، والسكان المشردين بأهمية الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للمخيمات، لم يجر التقيد دائما بهذه المبادئ. فمن المشكلات الخطيرة التي شهدتها تشاد على سبيل المثال، قيام عناصر مسلحة بعمليات تجنيد قسرية أو طوعية منتظمة في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا.

منع العنف الجنسي والعنف المستند إلى نوع الجنس والتصدي لهما

٥٩ - اتخذت كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها خطوات لتنسيق إجراءاتها الرامية إلى منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما، ولا سيما عن طريق مبادرة الأمم المتحدة المشتركة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي دارفور، تمثل جزء كبير من عمل مفوضية حقوق الإنسان في توثيق حالات العنف الجنساني الذي استهدف النساء والفتيات اللواتي تعرضن لاعتداءات جنسية من قبل عناصر فاعلة من الدول ومن غير الدول. وفي الكونغو،

أقامت المفوضية ٥١ مركزا لاستقبال ضحايا هذا العنف وأجرت دورات توعية لحوالي ٣ ٠٠٠ شخص في منطقتي لوكوليلا وبيتو. وقامت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها، بتعزيز أنشطة مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي شهد حوادث مروّعة أفلت مرتكبوها من العقاب. وشملت الأنشطة القيام بحملة توعية واسعة النطاق، وتعزيز الاستجابة الصحية، وتدريب موظفين قانونيين.

٦٠ - وتحققت نتائج ملموسة بفضل اعتماد إجراءات تشغيل موحدة لمواجهة حالات العنف الجنسي والجنساني تكفل ترسيخ النظم التي تحول دون وقوع هذه الحالات وتساعد على مواجهتها بشكل فعال. ففي بوروندي، تلقت نسبة ٩٦ في المائة من الناجيات الـ ٣٠٠ اللواتي أبلغن عن التعرض لهذا النوع من العنف في مناطق العائدين، العلاج الطبي المناسب والدعم القانوني والنفسي - الاجتماعي.

٦١ - وقدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان في العديد من مواقع إقامة المشردين مجموعات علاج أساسية منقذة للحياة في حالات ما بعد الاغتصاب ووفر في عدة بلدان أفريقية تدريبا على معالجة ضحايا الاغتصاب سريريا. ورغم هذه الجهود، لا تزال مشكلة العنف الجنسي والجنساني منتشرة على نطاق واسع في العديد من مناطق النزاع.

حماية النساء والأطفال

٦٢ - للنساء والأطفال، الذين يمثلون أغلبية السكان المشردين، احتياجات وشواغل محددة فيما يخص الحماية. وقد حققت الجهود المبذولة لتمكين النساء بعض التقدم من خلال زيادة مشاركة المرأة في اللجان التمثيلية، لا سيما في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا. وعموماً، ما زالت المشاركة الفعلية للمرأة وتمكينها تمثل أحد التحديات. ويُعد توفير المواد الصحية أولوية محددة، نظراً لأثرها الخطير على كرامة المرأة وأمنها وصحتها وحمايتها، وعلى إمكانية حصول الفتيات على التعليم.

٦٣ - وما زال التجنيد القسري للأطفال المشردين يمثل مشكلة خطيرة في البلدان الأفريقية التي نُكبت بصراعات ذات أمد طويل، مع أن جهود الدعوة المتواصلة كان لها أثر إيجابي على إطلاق سراح الجنود الأطفال في حالات مختلفة. ففي أوغندا، قامت اليونيسيف وشركاؤها بجمع شمل ما يربو على ١ ٠٠٠ من الأطفال المختطفين مع عائلاتهم، وساعدوهم على الاندماج في مجتمعاتهم المحلية من خلال التدريب على المهارات الأساسية والأنشطة المدرة للدخل.

٦٤ - وبناءً على استنتاج اللجنة التنفيذية رقم ١٠٧ بشأن الأطفال المعرضين للخطر[١٢]، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها على تقوية نظم حماية الأطفال، مع التركيز على نحو خاص على الأطفال غير المصحوبين، وعلى إشراك الأطفال في تقييمات تشاركية ترمي إلى تحسين البرامج من أجل مصلحتهم. وأصدرت المفوضية في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، مبادئ توجيهية بشأن التحديد الرسمي للمصالح العليا للطفل، وهي جزء من نظام شامل لحماية الطفل يجري تنفيذه حالياً في ١٨ بلداً في أفريقيا. وتقوم الوكالات الشريكة، مثل اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية التي لها خبرة في حماية الطفل، بتقديم الدعم لتلك العملية في الميدان.

حالة انعدام الجنسية

٦٥ - يُعد انعدام الجنسية واقعاً في أفريقيا، مع أن عدد حالاته قليل بالمقارنة بعدد اللاجئين والمشردين داخلياً. وقد واصلت مفوضية اللاجئين تحديد السكان عديمي الجنسية والأشخاص الذين لا يستطيعون إثبات جنسيتهم. وتتوفر حتى الآن بيانات موثوق بها على الصعيد القطري لحوالي ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص عديمي الجنسية، مع أن من المعتقد أن العدد الفعلي على مستوى القارة أعلى من ذلك بكثير.

٦٦ - وقدمت مفوضية اللاجئين للدول مشورة تقنية عن الجنسية والتشريعات المتعلقة بها وتطبيقها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت مفوضية اللاجئين في كينيا بجهود في مجال الدعوة من أجل اتخاذ تدابير لحل وضع النوبيين وغيرهم من الطوائف عديمة الجنسية. وقد كفلت أن يتضمن الاتفاق الثلاثي بشأن العودة الطوعية للاجئين الموريتانيين من السنغال ضمانات بمنح الجنسية. وفي كوت ديفوار، قدمت مفوضية اللاجئين بدعم من المجلس النرويجي للاجئين، معلومات ومشورة عن الوثائق وتحديد الهوية والجنسية ومسائل الأرض والممتلكات إلى المشردين داخليا والأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية. وهناك حاجة إلى استدامة جهود الدعوة من أجل زيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقيتي عامي ١٩٥٤ و ١٩٦١ بشأن انعدام الجنسية (التي يبلغ عدد أطرافهما من الدول الأفريقية حالياً ١١ دولة و ٧ دول على التوالي)، وكذلك تحسين تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجنسية في المعاهدات الأخرى

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/62/12/Add.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف.

جيم – إنهاء التزوح القسري

الحلول لمشكلة التزوح القسري

٦٧ – ومع أن العودة الطوعية هي الحل الأفضل بالنسبة لمعظم اللاجئين، فقد شهد عام ٢٠٠٧ وضع استراتيجيات شاملة لعديد من أوضاع اللاجئين التي طال أمدها. وأتاح توطيد عمليات السلام والأمن لما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ العودة إلى ديارهم في عام ٢٠٠٧ وبوجه خاص إلى أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وموريتانيا وجنوب السودان وتوغو.

٦٨ – ويشهد الإدماج المحلي انتعاشا كبيرا في أفريقيا، عقب فترة طويلة منحت خلالها الأولوية للعودة الطوعية على غيرها من الحلول بالنسبة إلى اللاجئين. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر، خطة الحلول الشاملة التي اعتُمدت لحوالي ٢١٨ ٠٠٠ من اللاجئين البوروندیين في جمهورية تترانيا المتحدة ممن فروا من بلدهم في عام ١٩٧٢. ففي عام ٢٠٠٧، وافقت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة على إتاحة الإدماج المحلي، ويشمل الحصول على الجنسية، لمن يختارون البقاء فيها. ويجري تقديم المساعدة للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى موطنهم لمعاونتهم على العودة وإعادة الإدماج. وتدعو استراتيجية مفوضية اللاجئين إلى تقديم الدعم المجتمعي في المناطق التي تستضيف اللاجئين، وحشد شركاء الأمم المتحدة في جمهورية تترانيا المتحدة، وكذلك غيرهم من الجهات الفاعلة في مجال التنمية والجهات المانحة.

٦٩ – وسُجلت تطورات إيجابية في الإدماج المحلي للاجئين أيضاً في وسط أفريقيا وغربها. ففي وسط أفريقيا، اتخذت خطوات مشجعة في بلاد مختلفة لتيسير الاستيطان المحلي للاجئين من نيجيريا وجمهورية الكونغو ورواندا. وبالنسبة إلى اللاجئين الليبريين والسيراليونيين الباقين الذين اختاروا عدم العودة لمواطنهم، تعمل مفوضية اللاجئين مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها على تيسير تنفيذ معاهدة تلك الجماعة لتأمين الإمكانيات القانونية للإدماج المحلي.

٧٠ – وتضحي إعادة التوطين في بلد ثالث[١٣] أنجح ما تكون بالنسبة إلى اللاجئين حينما تستخدم على نحو استراتيجي وكوسيلة مكملة لغيرها من الحلول طويلة الأمد. ويمكن لإعادة التوطين، باعتبارها إثباتاً ملموساً للمشاركة الدولية في تحمل العبء، أن تساعد على طمأنة الحكومات التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، وتحسين مجال الحماية، وزيادة تقبل

(١٣) إعادة التوطين هو المصطلح المستخدم لوصف نقل لاجئين بصفة دائمة إلى بلد ثالث.

الحلول الأخرى بالنسبة إلى اللاجئين. وقد أحيل ما يقارب ٠٠٠ ١٩ لاجئ يتألفون من ٢٨ جنسية إلى إعادة التوطين في عام ٢٠٠٧.

٧١ - وما زال ضمان حلول دائمة في صورة عودة طوعية آمنة وكريمة، وإدماج محلي أو توطين[١٤] للأشخاص المشردين داخليا، يمثل تحدياً، لا سيما في بعض البلدان التي تُمنح الاعتبارات السياسية فيها أولوية على حقوق الأشخاص المشردين داخلياً. وفي عام ٢٠٠٧، وضع ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا إطاراً للحلول الدائمة للأشخاص المشردين داخلياً. وساعدت تلك الأداة على تنفيذ عملية سلام غوما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك للبروتوكول بشأن حماية ومساعدة المشردين داخلياً الذي أقر في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

٧٢ - وفي عام ٢٠٠٧، حدثت تحركات كبرى لعودة المشردين داخلياً في جنوب السودان وشمال أوغندا وأجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وعاد حوالي ١,٧ مليون من الأشخاص المشردين داخلياً إلى مواطنهم في تلك المناطق. وكانت العوائق الرئيسية التي تواجه حل أوضاع المشردين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا والصومال هي انعدام الأمن؛ والافتقار إلى الحماية؛ وعدم المساواة في إمكانية الحصول على الوثائق أو انعدامها؛ ورد الممتلكات أو سبل كسب العيش؛ والمشاركة السياسية.

استدامة الحلول

٧٣ - ربما كان دوام الإعادة للموطن والإدماج المحلي هو أكبر تحدٍ يواجه إنهاء دائرة النزوح القسري. وقد واصلت مفوضية اللاجئين الترويج لإشراك الجهات الفاعلة في مجال التنمية في حالات ما بعد النزاع منذ وقت مبكر، حيث أن المشردين داخلياً واللاجئين يترددون في العودة إلى مناطق مزقتها الحرب، ولا تتوفر فيها أدنى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، وقد تؤدي المنافسة على الأراضي وغيرها من فرص كسب العيش إلى إدخالهم في نزاع مع جماعات أخرى.

٧٤ - وقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينفذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار مجموعات إعادة الإدماج وإنعاش المجتمعات المحلية، ستة مشروعات قصيرة الأجل لإعادة الإدماج والإنعاش في مناطق عودة المشردين داخلياً واللاجئين من أجل تلبية احتياجاتهم المحددة والعاجلة. وفي ليبريا، أجرت منظمة العمل الدولية استقصاءً لفرص العمل

(١٤) التوطين هو المصطلح المستخدم في سياق الأشخاص المشردين داخليا ليدل على ما يقيمونه من منشآت في جزء آخر من البلد.

لتيسير إعادة إدماج العائدين، عقب إجراء تقييم مع مفوضية اللاجئين في عام ٢٠٠٦ عن احتياجات إعادة الإدماج، مما أسفر عن مشروع أدى إلى تحسين دخل ما يربو على ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة وجمع بين جهود مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين.

٧٥ - ويُعد التعاون فيما بين الوكالات ذا أهمية حاسمة في مجال الإدماج المحلي. وفي بلدان غرب أفريقيا التي يوجد بها إطار قانوني مطبق للإدماج المحلي، أشركت مفوضية اللاجئين الشركاء الرئيسيين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في المساعدة على تحسين سبل كسب العيش للاجئين، ومن وسائل ذلك الزراعة والتعليم والتدريب المهني. وفي جمهورية تترانيا المتحدة، عرضت مفوضية اللاجئين على منظمة العمل الدولية إشراك اللاجئين من بوروندي في البرنامج المشترك للأمم المتحدة لخلق الثروة وفرص العمل والتمكين الاقتصادي.

٧٦ - ويحتاج ضمان استدامة الإعادة للموطن والإدماج المحلي إلى إشراك المجتمعات المستقبلة في تصميم البرامج الإنسانية وبرامج ما بعد انتهاء النزاع. وفي كوت ديفوار، قامت شعبة حقوق الإنسان بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالإضافة إلى الرصد وجهود الوساطة، بتمويل أنشطة مدرة للدخل للمجتمعات المحلية والعائدين. ولكن عموماً، ما زال التمويل من أجل تدابير التعافي المبكر والاستدامة يمثل تحدياً.

٧٧ - ويرتبط إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا واللاجئين ارتباطا وثيقا مع عمليات بناء السلام. وقد توجد العودة احتكاكاً بين المشردين السابقين من الأفراد والجماعات أو تزيد من ذلك الاحتكاك، وقد يتطلب التغلب على التوترات أنشطة لبناء السلام، يُفضل أن تستند إلى استراتيجيات متكاملة للانتعاش عقب انتهاء النزاع. وفي كينيا، تُركِّز إجراءات التدخل التي يقوم بها البرنامج الإنمائي في المناطق المتأثرة بالقلاقل التي أعقبت الانتخابات على إعادة أفراد وجماعات المشردين داخلياً ، وتشمل تقديم الدعم للمبادرات المحلية لبناء السلام. وقد عززت مفوضية اللاجئين المشاورات مع لاجئي دارفور في تشاد في إطار الحوار بين الدارفوريين، وكذلك مشاركة اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤتمر غوما للسلام الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

دال - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

٧٨ - يعتمد توافر بيئة مواتية للحماية على الأمن من العنف والاستغلال. ولكن الكرامة البشرية تحتاج أيضاً إلى تأمين حقوق أساسية أخرى، منها إمكانية الحصول على المأوى الملائم، والمياه النظيفة، والمرافق الصحية، والطعام الكافي، والرعاية الصحية الأولية، والتعليم.

قدرات الاستجابة الإنسانية وعوائقها

٧٩ - تطلبت أزمات النزوح الجديدة التي حدثت في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومنطقة دارفور بالسودان، الحشد السريع للموارد البشرية واللوجستية والمادية. ففي عام ٢٠٠٧، قامت مفوضية اللاجئين وشركاؤها بـ ١١٣ عملية إيفاد طارئة للموظفين إلى ١١ عملية في أفريقيا. وأُقيمت مواقع إضافية للاجئين والمشردين داخلياً لاستيعاب الأشخاص المشردين حديثاً، لا سيما في الكاميرون وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب تشاد.

٨٠ - وواجه العاملون في الشؤون الإنسانية تهديدات خطيرة لأمنهم ، نجم عنها في بعض الأحيان إخلاء مؤقت للأفراد. وفقد عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة وشركائها حياتهم، كما اختُطف كثيرون غيرهم أثناء أداء مهامهم أو وهم في طريقهم لأدائها. ففي دارفور، قُتل ثمانية من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وجرى اختطاف ١١٧ من موظفي المساعدات الإنسانية بصورة مؤقتة، كما اختطفت ١٢٥ مركبة من مركبات المساعدات الإنسانية، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ولا يزال ستة وثلاثون سائقاً ممن تعاقد معهم برنامج الأغذية العالمي مفقودين حتى الآن. وكانت لذلك آثار هائلة على العمليات الإنسانية. فقد تسببت الهجمات على قوافل برنامج الأغذية العالمي في تأخير شديد في تسليم المعونة الغذائية، مما نجم عنه انخفاض بما يزيد على ٤٠ في المائة في معدل المساعدات منذ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي تشاد المجاورة، تسبب انعدام الأمن في اضطرار المنظمات الإنسانية إلى إخلاء موظفيها في عدة مناسبات، وإلى إجراء ترتيبات طارئة لضمان تسليم المساعدات.

٨١ - ورغم المشكلات الأمنية والعوائق اللوجستية الخطيرة ، بذلت وكالات المساعدة الإنسانية قصارى جهدها لتسليم المساعدات وتقديم الحماية للسكان المشردين. ففي عام ٢٠٠٧، وصل برنامج الأغذية العالمي إلى ما يربو على ١,٥ مليون شخص في الصومال، وقدمت اليونيسيف مجموعات إغاثة للأسرة إلى ما يزيد على ٠٠٠ ٢٤٠ فرد شردتهم الفيضانات أو النزاع في ذلك البلد. وفي تشاد، تطلب انعدام الأمن وسوء حالة الطرق عمليات لوجستية معقدة وتخطيطاً دقيقاً للتمهيد لتوصيل مخزونات الغذاء المجلوبة عبر مسافات طويلة. ومكّن التخطيط التفصيلي برنامج الأغذية العالمي من التصدي للأزمة على نحو فعال، لا سيما في منتصف عام ٢٠٠٧ حينما ارتفعت أعداد المشردين داخليا الذين يحتاجون إلى المساعدة من ٠٠٠ ٥٠ إلى ٠٠٠ ١٥٠.

٨٢ - وفي كثير من العمليات، استلزم الأمر اللجوء إلى النقل الجوي المكلف لضمان مواجهة فعالة وفي الوقت المناسب للأزمة الإنسانية ولنقل الأفراد الذين ما كانوا بقادرين على الوصول بغير تلك الوسيلة. وفي عام ٢٠٠٧، قدم برنامج الأغذية العالمي، بوصفه قائد مجموعة اللوجستيات، خدمات النقل الجوي إلى العاملين في مجال المساعدات الإنسانية في ١٢ بلداً أفريقياً.

الغذاء والتغذية

٨٣ - في عام ٢٠٠٧، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة لـ ١,٥٣ مليون لاجئ، وحوالي ٠٠٠ ٩٠٠ من العائدين و ٦,٣ مليون من المشردين داخليا في أفريقيا، وذلك أساسا من خلال برامج حصص الإعاشة العامة والتغذية في المدارس والتغذية التكميلية. وسعيا إلى كفالة الاستفادة من المعونة الغذائية بكفاءة، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية بإحدى عشرة بعثة مشتركة للتقييم واستقصاء تغذوي في عام ٢٠٠٧.

٨٤ - وساعد إيلاء الأولوية لبرامج التغذية وتوفير تمويل إضافي وبذل جهود مشتركة على الحد من المعدلات الإجمالية لسوء التغذية الحاد في أكثر عمليات اللاجئين تضررا من هذه المشكلة، ولا سيما في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا. غير أنه يلزم بذل جهود إضافية لبلوغ المعيار الدولي للمعدل الإجمالي لسوء التغذية الحاد بالنسبة للأوضاع الإنسانية المستقرة، وهو نسبة ٥ في المائة. وفي شرق السودان، بلغ المعدل الإجمالي لسوء التغذية الحاد نسبة ٢٢,٧ في المائة، وهي نسبة تبعث على القلق. كما لوحظت معدلات عالية من فقر الدم في عدة عمليات، وهو ما سيتطلب تضافر الجهود.

٨٥ - ومما يثير قلقا بالغا أثر أزمة الغذاء العالمية الحالية على المشردين، الذين تكون فرص كسب المعيشة لديهم نادرة أو منعدمة. وتورد فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابعة للأمين العام، تحديدا، احتياجات اللاجئين والمشردين في إطار عملها الشامل، الذي سيعتمد لاحقا في عام ٢٠٠٨، وهي تدعو إلى تعزيز المساعدة الغذائية المقدمة في حالات الطوارئ والتدخلات المتعلقة بالتغذية وشبكات الأمان بهدف حماية احتياجاتهم الأساسية.

الصحة

٨٦ - ساعد تخصيص المزيد من الموارد الاستراتيجية وتعزيز التعاون بين الوكالات فيما بين الشركاء في مجال الصحة على تحسين نوعية وتغطية الرعاية المقدمة للمشردين. ومن

الأمثلة المحددة على ذلك عدد البلدان التي تستوفي نسبة اللاجئين في المخيمات إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية، وهي النسبة التي شهدت تحسنا حيث ارتفعت من ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٧ استنادا إلى المؤشرات المؤقتة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ٢٠٠٧. وقد تحسنت مؤشرات الملاريا والصحة الإنجابية إلى حد كبير في العديد من مخيمات اللاجئين. وفي مخيمات في إثيوبيا، ارتفع معدل الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين مهرة من ١٤ إلى ٩٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، ولم تسجل أي وفيات نفاسية.

٨٧ - وساعدت الجهود المشتركة بين الوكالات على تعزيز أنشطة التأهب والاستجابة للأوبئة. وفي تشاد، يعمل فريق الصحة العامة التابع لمنظمة الصحة العالمية جنبا إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وشركاء في مجال الصحة لتقديم الدعم في حالات الطوارئ للمشردين داخليا واللاجئين والسكان المحليين من أجل مراقبة الأمراض والتغذية ونظم الإنذار المبكر والاستجابة لتفشي الأمراض. وبفضل ذلك الدعم التعاوني، قام الشركاء في مجال الصحة بكشف وضبط ١٤ حالة تفشي أمراض منذ عام ٢٠٠٥. وساعد التعاون بين الوكالات أيضا على تنظيم تقديم الخدمات الصحية للمشردين داخليا والمجتمعات المحلية في السودان والصومال وأوغندا وللعائدين في بوروندي.

٨٨ - وعلى الرغم من هذه التحسينات، لا تزال هناك حاجة إلى موارد هائلة لإتاحة خدمات صحية جيدة للمشردين في أفريقيا، حيث لا يزال العمر المتوقع لدى الولادة يبلغ أدنى مستوياته في العالم.

فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٨٩ - لا تزال الاحتياجات هائلة في أفريقيا، وهي أكثر القارات تضررا من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، حيث ٢٢,٥ مليون شخص مصابون بالفيروس و ١١,٤ مليون طفل تيتموا بسبب الإيدز، وذلك وفقا لما ذكره برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٠ - وأجرت الوكالات تقييمات متعددة القطاعات لصالح المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار والكونغو، مما أدى إلى برامج أقوى وأشمل لفيروس نقص المناعة البشرية لفائدة المشردين داخليا. كما تعاونت كيانات الأمم المتحدة تعاونا وثيقا بشأن مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية واحتمالات التعرض له، مع التركيز على ممارسة الجنس لأغراض تجارية، وإساءة استعمال الكحول والمخدرات، والعنف الجنسي. ويحظى الناجون من الاغتصاب حاليا في ٧٥ في المائة تقريبا من مخيمات اللاجئين في أفريقيا بإمكانية الحصول

على العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس في حالة إبلاغ المرافق الصحية المناسبة في غضون ٧٢ ساعة من التعرض للحادث.

٩١ - وشهدت حملات إدماج الأشخاص المشردين في الخطط والسياسات الوطنية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية مكاسب، لا سيما في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا، حيث يحظى معظم اللاجئين الآن بنفس الفرص المتاحة للسكان المحليين للاستفادة من البرامج الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجته ورعاية المصابين به، بما في ذلك توفير علاجات مضادة للفيروسات العكوسة.

التعليم

٩٢ - ينبغي أن يكون بوسع جميع الأطفال، بمن فيهم المشردون، التمتع بفوائد التعليم الطويلة الأجل. فالتعليم حق أساسي للطفل وأداة أساسية للحماية ضد الاستغلال والانتهاك والتجنيد القسري.

٩٣ - وفي جنوب تشاد، أدت حملات جماهيرية اشترك فيها الآباء وقادة اللاجئين إلى زيادة بنسبة ١٧ في المائة في معدلات الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي. وفي جنوب السودان، ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ تلميذ في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١,٢ مليون طفل، بما في ذلك العائدون من المشردين داخليا واللاجئون، وذلك بفضل حملة ''اذهبوا إلى المدارس''. كما وضع كل من اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، إلى جانب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وحكومة جنوب السودان، برامج لتدريب المدرسين العائدين وإعادة إدماجهم قصد تحسين جودة التعليم في مناطق العودة.

٩٤ - وأبرزت تقييمات تشاركية مشاكل الاستغلال والانتهاك في بعض البيئات المدرسية. ولتقويم ذلك الوضع، شرعت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ مبادرة لتوفير بيئة تعليمية آمنة، وهي المبادرة التي تنفذ حاليا كمشروع رائد في ملاوي وناميبيا ورواندا.

٩٥ - وكانت ثمة تدخلات مستهدفة لتحسين معدل التحاق الفتيات اللاجئات بالمدارس وبقائهن فيها، بوسائل مثل زيادة عدد المُدرِّسات. وأدت تلك الجهود إلى تحسين الوضع في مخيمات داداب للاجئين في كينيا، حيث ارتفع عدد الفتيات اللاتي اجتزن اختبارات نهاية السنة في مرحلة التعليم الابتدائي بنسبة ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٧. غير أن التقدم المحرز

إجمالا لم يكن كافيا لتقويم معدلات توقف الفتيات عن الدراسة، وبخاصة في مرحلة التعليم الثانوي.

فرص كسب الرزق

٩٦ - بينما قد يكون اللاجئون بمثابة مورد إنتاجي هام، ينظر إليهم السكان المحليون والسلطات المحلية في كثير من الأحيان على أنهم يشكلون تهديدا اقتصاديا. فقد أبدت إحدى عشرة دولة في أفريقيا تحفظاتها على المادة ١٧ من الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ فيما يتصل بالعمل مقابل أجر، مما يعكس حساسية هذه المسألة في ظل ندرة فرص العمل نسبيا. ومن شأن سحب هذه القيود القانونية أن يساعد اللاجئين على تحسين حياتهم اليومية وتحقيق اكتفاءهم الذاتي والحد من اعتمادهم على المعونة الإنسانية. وقد اكتسب هذا الهدف أهمية في وقت تزداد فيه تكاليف المعونة الإنسانية، ولا سيما الوقود والأغذية.

٩٧ - ويجري حاليا اتخاذ مبادرات لتحسين سبل كسب الرزق للمشردين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، ومثال ذلك إنشاء مناطق مشجرة وغابات ومزارع حرجية في كينيا والسودان وأوغندا. وأتاح التعاون فيما بين الوكالات للوكالات الإنسانية استخدام مواردها المحدودة بحكمة وتحسين خدماتها الموجهة إلى المستفيدين. وفي غانا، سيعمل برنامج وضعه كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين في المخيمات والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

هاء - الشراكات مع كيانات غير تابعة للأمم المتحدة

٩٨ - تظل الشراكات الوثيقة مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ذات أهمية حيوية في كفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص الذين شردوا بالقوة. ودأبت الوكالات على المشاركة بنشاط في المنهاج الإنساني العالمي، الذي يجمع بين المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير التابعة لها لتحديد سبل تحسين الاستجابة الإنسانية من خلال تعزيز التعاون على الصعيدين العالمي والميداني.

٩٩ - وقد طورت كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية أنشطة مستهدفة لفائدة المشردين، حيث عززت شراكتها الاستراتيجية في المجالات العملية. وإضافة إلى تعزيز حماية المشردين وتشجيع اتخاذ حلول دائمة، شملت مجالات التعاون الرئيسية بناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والهجرة المختلطة. ومن الأمثلة على ذلك، إسداء الأمم المتحدة للمشورة التقنية للاتحاد الأفريقي أثناء صياغة مشروع الاتفاقية المتعلقة

بالمشردين داخليا في أفريقيا؛ ومشاركة الأمم المتحدة الفعالة في التحضير لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الاستثنائي الأول لرؤساء الدول والحكومات المعني باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا؛ وتوقيع اتفاق في غرب أفريقيا بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومات كل من ليبريا ونيجيريا وسيراليون لتيسير حصول اللاجئين ممن يختارون البقاء في بلد اللجوء على مركز المقيمين وتحويلهم إليه.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

١٠٠ - بينما حل الاستقرار في بعض حالات ما بعد النزاع، وهو ما سمح لعدد كبير من المشردين بالعودة إلى ديارهم وبدء حياتهم من جديد، لا يزال الملايين الآخرون من الأفارقة مشردين قسرا. وسيتيح مؤتمر القمة الاستثنائي المقبل للاتحاد الأفريقي فرصة فريدة من نوعها لرؤساء الدول والحكومات لاعتماد نُهُج جديدة لتسوية حالات التشريد القسري هذه في أفريقيا. وتوجد الحلول في متناول اليد، وتعرض الفقرات الختامية من هذا التقرير عددا من التوصيات.

١٠١ - وينبغي للدول الأفريقية، التي تظل المسؤول الرئيسي عن حماية ومساعدة ضحايا النزوح القسري في القارة، أن تضاعف جهودها لوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة لإيجاد حلول دائمة، بما في ذلك توسيع فرص إدماج اللاجئين محليا.

١٠٢ - وينبغي للدول والاتحاد الأوروبي والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع الدولي أن يعززوا تعاونهم وتدخلاتهم لكفالة استدامة السلام في البلدان الخارجة من نزاعات. وتظل عملية التعافي وسد الثغرات بين الإغاثة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل بمثابة تحديات حقيقية تطرح مشاكل جمة لتحقيق هذا الهدف. ويجب على الجهات المانحة الدولية بشكل خاص أن تمتثل لالتزامها بزيادة المعونة الإنمائية التي تقدمها في حالات ما بعد النزاع إلى أفريقيا.

١٠٣ - وينبغي للدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والمجتمع الدولي أن تدمج احتياجات المشردين من الحماية والمساعدة في اتفاقات السلام وأطر المرحلة الانتقالية بعد انتهاء النزاع والخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٠٤ - وريثما يتم إيجاد حلول، غالبا ما يعيش اللاجئون والمشردون داخليا ظروفا مروعة ومهينة في المخيمات أو المستوطنات، حيث يكونون في حالة تشتت داخل المجتمعات المحلية الفقيرة التي تستضيفهم أو في حالة صراع من أجل البقاء في البيئات الحضرية. وإدراكا منه لتاريخ كرم أفريقيا النموذجي تجاه ضحايا النزوح القسري، يوصي

بأن يبرم الاتحاد الأفريقي مشروع الاتفاقية المتعلقة بحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا. ومتى اعتمدت، ستصبح تلك الاتفاقية بمثابة فتح كبير باعتبارها أول معاهدة دولية تركز على المشردين داخليا.

١٠٥ - وعلما بأن اثنين من أصل كل ثلاثة لاجئين يعتمدون أساسا على المعونة الغذائية الدولية، تشجع البلدان المضيفة الأفريقية على تهيئة بيئة تمكينية للاجئين حتى يصبحوا قادرين على الاعتماد على الذات. ويستتبع ذلك إزالة القيود التي تأتي بنتائج عكسية، بدءا بالتحفظات التي أبدتها الدول على الأحكام الرئيسية في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحرية التنقل وحقوق العمل والتعليم للاجئين.

١٠٦ - ويزيد النزوح من خطر تعرض الناس للعنف والاستغلال، بما في ذلك عن طريق شن هجمات على مواقع اللاجئين والمشردين داخليا، والتجنيد القسري، والعنف الجنسي والجنساني، ولا سيما عندما يستخدم كسلاح حرب. وعلى الدول أن تضطلع بمسؤوليتها الأساسية لتوفير حماية فعالة للاجئين والمشردين داخليا، وهو ما يشمل الحفاظ على الطابع الإنساني والمدني لمواقع المشردين. ومما يعتبر ذا أهمية خاصة الحاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لأعمال العنف الجنسي، بما فيها الاغتصاب.

١٠٧ - وتواجه العاملين في مجال المساعدة الإنسانية أحيانا مشكلات أمنية خطيرة وفرص محدودة للوصول إلى السكان المشردين. ويجب على الدول وعلى أطراف أخرى أن تكفل إمكانية الوصول إلى المشردين بصورة مأمونة وفي الوقت المناسب وبدون أية عراقيل. ويجب على البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة أن توفر الموارد والطاقات اللازمة لعمليات حفظ السلام التي أُسندت إليها مهمة حماية المدنيين، بمن فيهم المشردون.